

# هل تحمل ميزانية العامين 2021 - 2022 تغييراً في السياسات الاقتصادية للمجتمع العربيّ؟

آب 2021

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل



أقرت الحكومة، في مستهل شهر آب، ميزانية الدولة للعام 2021 بقيمة 432.5 مليار شيكل، وميزانية العام 2022 بقيمة 452.5 مليار شيكل، بعد أن تعذر إقرارها ثلاثة أعوام متتالية.

تتناول هذه الورقة تأثير الميزانية الجديدة على فرص تطوير وتنمية الاقتصاد العربي، وتدعي أن مشروع الميزانية -على الرغم من الوعود بتخصيص ميزانيات كبيرة للمجتمع العربي في السنوات الخمس القادمة- لا يحمل تغييرًا حقيقيًا في السياسات الاقتصادية المعمول بها تجاه المجتمع العربي في العقد الأخير، وأنه علاوة على هذا ليس ثمة خطط اقتصادية تُسهم في تحقيق تطوير وتنمية مستدامة للاقتصاد العربي. ومن معاينة بنود الميزانية الجديدة، يظهر أنها استمرار لسياسات الحكومات الإسرائيلية السابقة في تعويض السلطات المحليّة العربيّة عن ميزانيات كانت محرومة منها في السابق. هذه المبالغ مُعدّة أصلاً للمصروفات العامّة في ميزانية السلطة المحليّة الاعتياديّة. إلى جانب ذلك، يظهر أن الميزانيات ضُخّت في بنود لا تؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة، أو إلى إحداث تغيير بنيوي حقيقي في الاقتصاد العربي. فضلًا عن هذا، ثمة شكوك جديّة بشأن توفير وتخصيص الميزانيات التي وُعد بها المجتمع العربي ضمن الاتّفاق مع القائمة العربيّة الموحّدة لدى انضمامها إلى تحالف بنت-لبيد، على غرار التنفيذ الجزئيّ للخطة الاقتصادية 922.

### السياسات الاقتصادية تجاه المجتمع العربي

منذ العام 2007، كان هنالك تحوّل ما في السياسات الاقتصادية تجاه المجتمع العربي، تنامي منذ العام 2009 في عهد حكومات نتنياهو. يرتكز هذا التحوّل على حاجة الاقتصاد الإسرائيليّ إلى تطوير الاقتصاد العربيّ لأهمّيته للتنمية الاقتصادية العامّة، وتقليل تعلق المجتمع العربيّ بمخصّصات الدولة والدعم الاقتصاديّ الحكوميّ.<sup>1</sup> يعود هذا التحوّل إلى توصيات لجنة أور (2003)، ومن بعدها لجنة لبيد (2004)، بالعمل على تقليص حجم التمييز الاقتصاديّ واللامساواة في تخصيص الميزانيات للمجتمع العربيّ. آنذاك، أوصت لجنة لبيد بتأسيس سلطة حكوميّة لتطوير ما أسمته "قطاع الأقلّيات" ومعالجة المشاكل الخاصّة بالأوساط غير اليهوديّة، ومن هذه المشكلات ما يتعلّق بشؤون التخطيط والبناء والميزانيات والتمثيل المناسب في الوظائف الحكوميّة وترقية التعليم والاندماج في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليّين.<sup>2</sup>

يطرح الخطاب الاقتصاديّ المعمول به تجاه الاقتصاد العربيّ الحاجة والأهمّيّة لتعامل الدولة مع مشاكل المواطنين العرب الاقتصادية، ويرى في ذلك مصلحة وجوديّة للاقتصاد الإسرائيليّ وتطويره، ولتحقيق أهداف اقتصادية ترتقي وتستوفي

<sup>1</sup> شحادة، امطانس. (دون تاريخ). سياسات الحكومة تجاه الاقتصاد العربيّ في العقد الأخير. [المُدونة](#)، العدد التاسع. القدس: معهد فان لير.

<sup>2</sup> شحادة، امطانس. المصدر السابق.

لافي، إفرايم. (2016). [المجتمع العربيّ - الفلسطينيّ في دولة إسرائيل: أن الأوان لإحلال تغيير استراتيجيّ بضرورة الدمج والمساواة](#). معهد أبحاث الأمن القوميّ. [بالعبريّة]

شروط وأهداف منظمة التنمية والتعاون OECD.<sup>3</sup> أصبح هذا الخطاب أداةً للتعامل مع "التطرف" السياسي لدى المجتمع العربي في الداخل، من جهة، ومحاولةً لاحتواء المطالب السياسيّة من جهة أخرى.<sup>4</sup>

على ما يبدو، بات واضحًا لصنّاع القرار أنّ دونيّة المواطنين العرب الاقتصادية أصبحت عائقًا أمام التطوُّر الاقتصاديّ الكيّ في إسرائيل، وحاجزًا أمام انخراطها الكامل في الاقتصاد العالميّ.<sup>5</sup> كانت الخطّة 922 تنويًا لهذه القناعة؛ فقد بادر إليها كبار موظّفي وزارة الماليّة، ولقيت دعمًا من قبل أطراف في الحكومة، ومن القائمة المشتركة وقتذاك، وذلك بغية تحقيق مصالح إسرائيل الاقتصادية أساسًا ورفع الناتج المحليّ العامّ، وتحقيق تحسين شروط ومضبوط في الاقتصاد العربيّ، والأهمّ أن يكون ذلك برقابة المؤسسات الحكومية وعبر أدواتها.

### ميزانية العامين 2021 و 2022: هل من جديد تجاه الاقتصاد العربيّ؟

مشروع الميزانية الذي عرضته وزارة الماليّة على الحكومة قبل قرابة شهر هو استمرار لهيمنة السياسات النيو-ليبرالية على صناعة القرار الاقتصاديّ في إسرائيل.<sup>6</sup> فالحكومة الحاليّة ماضية، على غرار سابقتها، في تعميق الاقتصاد الليبراليّ من خلال طرح خطط لتوسيع تحرير التجارة الخارجية، على نحو ما نجد في زيادة كشف الأسواق الإسرائيليّة للمنافسة العالميّة والاستيراد،<sup>7</sup> ولا سيّما كشف سوق المنتجات الزراعيّة، بعد أن كان هذا السوق مغلقًا إلى حدّ كبير ومحميًا من المنافسة حتّى الآن. وستسمح الحكومة باستيراد السلع والمنتجات وفقًا لتصريح مواصفات السوق الأوروبيّة إلى حين الحصول على شهادة معهد المواصفات الإسرائيليّ، وهي خطوة تسعى إسرائيل من خلالها لتوسيع الاستيراد، وبالتالي خفض الأسعار وغلاء المعيشة. كذلك تنوي الحكومة رفع سنّ تقاعد النساء، إلى جانب فرض ضرائب في بعض البنود الاستهلاكيّة على المشروبات الغازيّة والمحلّاة، والأواني الأحاديّة الاستخدام على سبيل المثال.<sup>8</sup> وما زالت بنود ميزانية الأمن وسداد الديون والتربية والتعليم تحظى معًا بنصف ميزانية الدولة تقريبًا.

أبدت غالبية أحزاب التحالف الحكوميّ رضاها عن اقتراح مشروع الميزانية، وقالت إنّها حقّقت إنجازات عينيّة محدّدة. فقد صرّح وزير الماليّة، أفيجدور ليبرمان، بعد إقرار مشروع الميزانية قائلاً: "الحكومة أقرّت مشروع ميزانية لأول مرّة منذ ثلاث

<sup>3</sup> تحاوخو، مريان. (2019، كانون الأول). المجتمع العربيّ كمحرك نموّ في السوق الإسرائيليّ. ورقة سياسات، 2019/06. معهد أهارون للسياسات الاقتصادية، المركز المتعدّد المجالات هرتسليا ("مركز هيبين نخومي هرتسليا"). [بالعبريّة]

<sup>4</sup> لاّفي، إفرام. مصدر سابق.

<sup>5</sup> Shihadeh, Mtanes, & Khalidi, Raja. (2014). "Impeded development: The political economy of the Palestinian Arabs inside Israel". In Mandy, Turner and Omar, Shweiki (Eds.). Decolonizing Palestinian Political Economy (pp. 115-137). London: Palgrave Macmillan.

<sup>6</sup> جرين، ألون-لي. (2021، 5 آب). أحزاب اليسار، كُفّوا عن إنجاز العمل لتنتباهو. هآرتس. [بالعبريّة]

<sup>7</sup> سينسكي، شلومو. (2021، 13 آب). لماذا هنا ليست أوروبا؟ اللسعة ("هعوكثس"). [بالعبريّة]

<sup>8</sup> وزارة الماليّة، قسم الموازنات. (2021، 2 آب). الحكومة تصدّق على اقتراح وزير الماليّة ميزانية الدولة والخطّة الاقتصادية للسنتين 2021-2022. بيانات للإعلام. وزارة الماليّة.

[بالعبريّة]

سنوات، وهذا إنجاز بحد ذاته. الميزانية المقترحة فيها مسؤولية كبيرة إلى جانب بنود قانون التسويات<sup>9</sup> غير المسبوق، وهذا يأتي ببشرى حقيقية لمواطني إسرائيل. [...] إن مشروع الميزانية يقدم إصلاحات عديدة في الاقتصاد، أبرزها العمل على خفض مستويات غلاء المعيشة، واستثمار ميزانيات كبيرة في قطاع البنى التحتية، والمواصلات والإعمار والإسكان، ومجال الطاقة والتكنولوجيا والتشغيل. كذلك ستعمل الحكومة على إزالة العوائق البيروقراطية لتشجيع الاقتصاد<sup>10</sup>.

حزب "أمل جديد" (برئاسة جدعون ساعر) أعلن هو كذلك عن رضاه عن اقتراح مشروع الميزانية، وقال إن الحزب حقق إنجازات جديدة ثلاث طرحة ووعوده للناخب. من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، إصلاحات في جهاز التعليم وإدارة المدارس، ومنع تقليص مبلغ 570 مليون شيكل من ميزانية وزارة التربية والتعليم، وعضًا عن ذلك إضافة نصف مليار شيكل لميزانية التعليم، وكذلك زيادة ميزانيات قطاع الإسكان، وتسهيل شراء منازل للأزواج الشابة، وتخصيص مبلغ 250 مليون شيكل لتعزيز مستويات مرتفعات الجولان، وخصخصة البريد<sup>11</sup>.

صرح حزب "العمل" أنه حقق إنجازات عديدة، أبرزها: تخصيص مبلغ 35 مليار شيكل لوزارة المواصلات والأمن في الطرقات للعام 2021، ومبلغ 38 مليار شيكل للعام 2022؛ تخصيص مبلغ 150 مليار شيكل لمدة خمس سنوات لمشروع إنشاء قطار الأنفاق في منطقة جوش دان (المركز) - ويُعد هذا من أكبر مشاريع البنى التحتية في تاريخ دولة إسرائيل، وفقًا لتقديرات الحزب. إلى جانب ذلك، رفع حزب العمل ميزانية وزارة الأمن الداخلي وخصص قسمًا منها لفتح محطات شرطة إضافية في البلدات العربية وإضافة 1,100 ملاك للشرطة<sup>12</sup>.

أما حزب "يوجد مستقبل" (برئاسة لبيد) وهو الحزب الأكبر في التحالف الحكومي، فقد أعلن أن مشروع الميزانية يحمل بشرى كبيرة لإسرائيل في مجالات عديدة، من بينها: المجال الاجتماعي ومساعدة الفئات الضعيفة؛ محاربة العنف؛ مجال السياحة؛ الزراعة؛ الاستثمار في البنى التحتية الخضراء؛ دعم المصالح الاقتصادية؛ مشاريع قومية؛ دعم ضحايا المحرقة؛ دعم المجتمع المثلي؛ تصحيح ميزانية وزارة الخارجية بعد إهمال طويلة عقد<sup>13</sup>.

<sup>9</sup> قانون التسويات - بحسب تعريف **معجم الكنيست** - هو قانون لحالة الطوارئ سُن للمرة الأولى في العام 1985. طرح الحكومة القانون على الكنيست للتصديق عليه في كل عام إلى جانب قانون الميزانية، ويشمل الكثير من التعديلات التشريعية التي ترى الحكومة أنه نمة حاجة إلى مصادقة الكنيست عليها من أجل تنفيذ سياساتها وخططها الاقتصادية. في السنوات الأخيرة، يُطلق عليه "قانون السياسة الاقتصادية" و "قانون الخطة لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي". يختلف "قانون التسويات" عن معظم القوانين التي تسنها الكنيست بكونه يجمع بين قوانين وتعديلات تشريعية تتعلق بقضايا مختلفة. وبعد التصديق عليه في القراءة الأولى وتحويله إلى لجان الكنيست المختلفة لنقاشه، يُطرح كمجموعة واحدة على طاولة الكنيست للتصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة.

<sup>10</sup> وزارة المالية، قسم الموازنات. مصدر سابق.

<sup>11</sup> ساعر، جدعون [gidonsaar]. (2021، 2 آب). [التصديق على ميزانية الدولة هذا الصباح في الحكومة هي بشرى طيبة ومهمة لإسرائيل. بعد ثلاث سنوات من](#)

[الفضوى- إسرائيل بحاجة اليوم إلى ثبات سياسي وثبات اقتصادي](#) [تغريدة]. تويتر. [بالعبرية].

<sup>12</sup> حزب العمل [havoda]. (2021، 3 آب). [الميزانية التي صدقنا عليها أمس هي ميزانية ترى المواطنين وأخيرًا تخيبن منشور](#). فيسبوك. [بالعبرية].

<sup>13</sup> لبيد، يئير [yairlapid]. (2021، 2 آب). [بعد أكثر من ثلاث سنوات بدون ميزانية، صدقت الحكومة على ميزانية الدولة!](#) [تغريدة]. تويتر. [بالعبرية].

حزب "ميرتس" قال إنه حقق إنجازًا لجهاز الصحة بمنع تقليص ميزانية وزارة الصحة بل بإضافة مليار شيكل للميزانية، وكذلك بنود في ميزانية وزارة حماية البيئة وسياسات للحد من تلوث البيئة.<sup>14</sup> وأعلن حزب "أزرق أبيض" برئاسة جانتس عن رضاه عن الميزانية، وشدد أن الميزانية الجديدة تحافظ على تفوق إسرائيل الأمني وزيادة قدراتها العسكرية والأمنية، وتعزيز قطاع صناعات التقنيات الحديثة، واستيعاب الهجرة.<sup>15</sup>

أحزاب الائتلاف الحكومي كافة قدّمت إنجازاتها في مشروع الميزانية على نحو مفصل وواضح، من حيث التغيير في السياسات وإقرار خطط ومشاريع تتناسب مع طرحها السياسي ومشروعها الانتخابي، ومن حيث بنود الميزانية والمبالغ المتفق عليها، بينما لا يخصّص مشروع الميزانية الجديد بنودًا واضحة أو خططًا محدّدة لتطوير الاقتصاد العربي أو حتى سدّ الفجوات مع المجتمع اليهودي، ما عدا بعض البنود في ميزانية وزارة المواصلاات وتصوّر أولي في وزارة العلوم؛ إذ ثمة اتفاق عام بين القائمة العربية الموحدة والحكومة وضع إطارًا عامًا لميزانية عليها أن تُترجم في خطط عينية في المستقبل. صحيح أن الحديث يجري هنا عن ميزانيات كبيرة ستخصّص للمجتمع العربي (25 مليارًا في العام 2021، و 30 مليارًا في العام 2022)، إلا أنها لم تترجم في بنود ومشاريع عينية لغاية الآن. وفقًا لبيان القائمة العربية الموحدة، نجد أن الحكومة ستخصّص ميزانيات بقيمة 53 مليار شيكل للمجتمع العربي، من بينها 30 مليارًا لخطة اقتصادية خمسية شاملة، و 2.5 مليار خطة خمسية لمكافحة الجريمة والعنف، و 20 مليارًا خطة عشرية للبنى التحتية من بينها ملياران اثنان خلال العامين القادمين، ونصف مليار لإزالة العوائق التي قد تواجه تنفيذ الخطط، وذلك لضمان تنفيذها، وأكثر من 5 مليارات شيكل من الخطة الاقتصادية مخصّصة للنقب، ونحو 3 مليارات للبلدات العربية الدرزية والشركسية، و 350 مليون شيكل للعرب في المدن المختلطة. يوضّح البيان أن ثمة توجيهًا للوزارات الحكومية بإعداد خطط وزارية بعيدة المدى لتحقيق المساواة وجسر الفجوات بين المجتمعين العربي واليهودي في السنوات الخمس القادمة.<sup>16</sup>

وفي ما يخصّ خطة مكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي، البالغة ميزانيتها 2.5 مليار شيكل، ستكون حصّة وزارة الأمن الداخلي منها 1.5 مليار شيكل ستوجّه بالدرجة الأولى لمكافحة الجريمة، والجريمة المنظّمة، بينما سيخصّص مليار شيكل لبرامج مدنية لمكافحة العنف ضمن برامج تربية واجتماعية واقتصادية وتشغيلية وقضائية في مختلف الوزارات.

لا يختلف اثنان بشأن الحاجة إلى رصد الميزانيات المخصّصة للمجتمع العربي وضرورة ذلك وأهميته. صحيح أنه ثمة وعود بمبالغ غير مسبوقه، لكن يبقى الأهم في هذا الشأن قضية التنفيذ وفرص التطوير الحقيقي للاقتصاد العربي والتنمية

<sup>14</sup> حيلاني، سيفان. (2021، 2 آب). صدّقت الحكومة على الميزانية بالإجماع: مليارات الشيكالات الإضافية لجهاز الصحة. [واينت](#). [بالعبرية].

<sup>15</sup> أزرق أبيض ("كاحول لثان"). (2021، 2 آب). رئيس أزرق أبيض ووزير الأمن بني جانتس عن التصديق على الميزانية هذا الصباح. [أزرق أبيض](#) [الموقع الرسمي للحزب].

[بالعبرية]

<sup>16</sup> منصور عباس [MansourAbbas]. (2021، 2 آب). [الموحدة تحصد إنجازات وقرارات تاريخية للمجتمع العربي في ميزانية الدولة تطبيقًا لاتفاقيا الائتلاف](#) [تحسين منشور]. فيسبوك.

المستدامة. فهل فعلاً ستخصّص الحكومة تلك الميزانيات وتنقّذها؟ وهل بإمكان هذه الخطط تحقيق تطوير وتنمية مستدامة في الاقتصاد العربي؟

### احتمال تنفيذ الوعود، رصد وصرف الميزانيات

ما نُشر حتى الآن عن الخطة الاقتصادية للمجتمع العربي يشير إلى تخصيص ميزانيات لخمس أعوام. من تجربة الماضي عامة، ابتداءً من خطة مليارات الشيكلات الثلاثة في حكومة براك عام 2001 حتى الخطة 922، يمكن القول إنّ ثمة علامات سؤال جديدة بشأن تنفيذ هذه الخطط، من بينها:

أولاً: لا ضمان سياسي لتنفيذ الخطة، لأنّها تتعلّق باستمرارية وبقاء الحكومة على مدار هذه المدّة أو عدم بقائها. لذا، لا ضمان لتحويل المبالغ المقرّرة، لأنّ القرار السياسي ويتعلّق بمدى احتياج الائتلاف إلى دعم القائمة العربية الموحّدة.

ثانياً: لا ضمان اقتصادي ومالي لتنفيذ الخطة. في ظلّ الظروف الحاليّة، لا يمكننا التكهّن أنّ ثمة ضمانات لتوفير الميزانيات المطلوبة، لأنّها تتعلّق إلى حدّ بعيد بالوضع الاقتصاديّ السائد في الدولة وإمكانية رصد الميزانيات. وإذا طرأ أيّ خلل أو تراجع اقتصادي، فقد يؤدي ذلك إلى فرض تقليصات في الميزانية العامة، وبالتالي إلى تقليص الميزانيات المخصّصة للخطة.

ثالثاً: الأهمّ، ووفقاً لتجربة الماضي، يمكن القول إنّ الوزارات الحكوميّة لا تلتزم بصرف المبالغ التي وُعد بها المجتمع العربي. تجربة الخطة 922 تشير إلى أنّ الحكومة لم تحوّل سوى نحو 50% فقط من المبالغ التي أقرّها في الخطة. ووفقاً لسلطة تطوير الاقتصاد العربيّ والوزارات المختلفة ذات العلاقة بالخطة 922، أنفق فعلياً ما يقارب 5 مليارات شيكل في بنود الخطة، وكان هناك التزام بتحويل قرابة مليار شيكل إضافي، أي ما مجموعه 6 مليارات شيكل فقط، من أصل 11 مليار شيكل خصّصت للخطة.<sup>17</sup> إذا استندنا إلى تجربة الماضي، يمكننا التكهّن أنّه سينفق نحو 50% من الثلاثين ملياراً المخصّصة لسنوات الخمس القادمة. وعلى أفضل حال، إن نُقّدت الخطة فسيُصرف نحو 6 مليارات شيكل في العام الواحد لقرابة 80 سلطة محليّة عربيّة، أي 7.5 مليون شيكل في العام الواحد لكلّ سلطة محليّة عربيّة ودرزيّة وشركسيّة، وهو ما يعادل 4,000 شيكل للمواطن العربيّ الواحد في العام الواحد.

رابعاً: استناداً إلى تجربة الماضي أيضاً، نجد أنّ الميزانيات المخصّصة في الخطة هي ليست ميزانيات إضافية جديدة بالضرورة، جزء منها مخصّص أصلاً للمجتمع والبلدات العربيّة ضمن ميزانيات الوزارات، وليست بفضل الاتّفاقيات الائتلافيّة الحكوميّة التي وقّعها القائمة العربية الموحّدة.

<sup>17</sup> سلطة التطوير الاقتصاديّ لقطاع الأقيانات. (2021، 21 حزيران). تلخيص الخطة الخماسيّة 922 للتطوير الاقتصاديّ في المجتمع العربيّ. [أخبار](#). وزارة المساواة المجتمعيّة.

وفي أول جلسة للطاقم الوزاري المكلف بوضع وتنفيذ الخطة الاقتصادية، كانت ثمة خلافات بين الوزارات حول رصد الميزانيات ومصادرها. وفقًا لصحيفة جلوبس الاقتصادية، عُقد بتاريخ 2021/08/12 اجتماع لمديري الوزارات العامين للبدء بوضع الخطة الاقتصادية، والمقرر أن يُمول نصفها من وزارة المالية ونصفها الآخر من الميزانيات المحددة لكل وزارة. وبحسب ما جاء في الصحيفة، كان ثمة خلاف جدي ومعارضة من قبل عدد من الوزارات لرصد حصة من ميزانياتها المقررة ونقلها للخطة الاقتصادية، ولا سيما وزارات الداخلية، والإسكان، والتربية والتعليم، وهي الوزارات ذات الحصة الأكبر في الخطة الاقتصادية. وقد طالب المديرون العامون لتلك الوزارات بزيادة حصة وزارة المالية في تمويل الخطة الاقتصادية، لأن ميزانيات الوزارات لا تسمح بتخصيص المبالغ المطلوبة، بسبب ضائقتها المالية.<sup>18</sup>

### خاتمة

استنادًا إلى تجربة الماضي، الخطة الاقتصادية تخصص ميزانيات لسدّ الفجوات في السلطات المحلية العربية، والتي عانت على مدار عشرات السنوات من إجحاف وتمييز كبيرين، لا تكفي فعلاً لسدّ احتياجات السلطات المحلية العربية ولا لجسُر الهوة مع السلطات المحلية اليهودية، ولا تشكّل عاملاً في خلق تنمية اقتصادية. إنّ ما يخلق تطويراً اقتصادياً مستداماً هو عملية بناء رأس مال بشري، وبنيّة فيزيائية (مناطق صناعية حديثة وبنيّة تحتية)، وتغيير مناهج تعليم وتطوير المواصات بين الأطراف والمركز، ورفع نسب تشغيل النساء في فروع اقتصادية جديدة لا في فروع مؤنثة كالتعليم والصحة والعمل الاجتماعي والخدمات، على سبيل المثال.

الميزانية الجديدة لا تحمل حتى الآن أيّ خطة واضحة للتنمية المستدامة والتطوير البنيوي في الاقتصاد العربي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ليس ثمة أيّ خطة واضحة لرفع الإنتاجية في الاقتصاد العربي، أو تغيير التخصصات الأكاديمية والتعليمية لتتناسب مع التغيرات في أسواق العمل، ولا نرى أيّ برامج لتغيير مبنى الصناعات التقليدية وتشجيع صناعات متطورة للدخول إلى البلدات العربية عن طريق إعفاءات ضريبية أو إسهام في تكلفة التشغيل أو تخصيص أراضٍ لبناء مناطق صناعية حديثة؛ وإنّما الحديث يدور عن خطة تخصص ميزانيات للسلطات المحلية بالأساس، على غرار الخطة 922، تُرصد بالأساس لسدّ الفجوات التاريخية (المزمنة) في ميزانيات السلطات المحلية العربية، وغالبيتها في بنود الميزانية الاعتيادية، أي للصرف على الخدمات العامة والتوظيف. وعلى غرار تجربة الخطة 922، من غير المتوقع أن تُخصّص وتُنْفَق جميع الميزانيات المحددة للخطة، وفي أفضل الحالات سيُنْفَق منها 50% على مدار السنوات الخمس، وحسب تقديرنا لن يؤدي هذا إلى أيّ تغيير اقتصادي جدي أو تنمية مستدامة ولا لتغيير المكانة الاقتصادية للمواطنين العرب.

<sup>18</sup> زاكين، داني. (2021، 18 آب). أزمة في الطريق؟ الخلاف على تمويل المجتمع العربي يعرقل الائتلاف. [جلوبس](#). [بالعبرية]